University of Benghazi
Faculty of Education Al marj
Global Libyan Journal

بنغازي جامعة
كلية التربية المرج
المجلة الليبية العالمية

العدد العشرون – 30/ مايو 2017

مكانة نظريات اليقين في الأخلاق "نظرية المواقف ذات النوع المثالي نموذجا"

د. مصيونة أحمد أبوبكر.

(عضو هيأة تدريس بقسم الفلسفة - كلية الآداب - جامعة بنغازي – ليبيا)

مكانة نظريات اليقين في الأخلاق "نظرية المواقف ذات النوع المثالي نموذجا"

الملخص:

يسعى هذا البحث إلى تبيان بأن استنتاجاتنا عند مناقشة مكانةالعلم في الأخلاق، معيارية في حد ذاتها، وقد تكون عرضة لعدم الاتفاق في المواقف.كما يسعى البحث إلى مناقشة هل باستطاعتنا التفكير حول المشاكل الأخلاقية بالطريقة التي يقترحها المدخل النظري دون البناء على إلهاماتنا الأخلاقية أو استثارتها لاختبار معقولية تداعيات النظرية الأخلاقية المقترحة؟ قد يوحي ذلك بصعوبة التوصل إلى مجادلات مقنعة دون معتقدات أخلاقية سابقة الوجود، ولذلك سيحاول هذا البحث أن يوضح مسألة ما إذا كانت القضايا الأخلاقية تصنع بيانات علمية وتتجاهل خواصها وتأثيراتها الأخرى أم لا؟ وهل النظرية الأخلاقية مبررة مثلها مثل النظريات العلمية؟ وهل يمكن إثبات القواعد الأخلاقيّة كما نُثبت القوانين الفيزيائية والقواعد الهندسية؟كما يسعى هذا البحث من خلال دراسة خمسة اعتراضات أثارها فلاسفة الأخلاق ضد نظريات اليقين في الأخلاق ليبين أي منها كان حاسماً. ومعرفة الفرق بين نظريات اليقين والنظرية الانفعالية الأخلاقية خاصة ذات أطروحة اليقين المثالي وما مدى حيويتها.بقدر ما يتعلق الأمر بمشروعية الوظيفة التقليدية للفيلسوف الأخلاقي.

The Status of the theory of Certainty (Yakin) in Ethics

"The theory of Situations of the Ideal Type as a Model"

Abstract.

This research aims at demonstrating that our conclusions, as we discussed the status of science in ethics, are standards in themselves. They may be subjected to disagreement in some situations. Furthermore, this research aims at discussing whether it is within our capability to consider the ethical problems by the method suggested by the theoretical prelude without basing on our ethical inspirations, or urging them to examine the validity of their consequences of the suggested ethical theory? This may insinuate the difficulty of reaching convincing arguments without prior to ethical convictions. Therefore, the research attempts to clarify the question whether the ethical issues would create scientific data, and ignore the properties and their influences on others or not? Moreover, is the ethical theory equally justified like scientific theories? Is it possible that the ethical rules can be proven in the same sense that physics and engineering rules are proven? This research also seeks to know, through studying five objections raised by philosophers of ethics against the (Yakin) Certainty Theories in Ethics, which one of them was decisive. And knowing the difference between the (Yakin) certainty theories and the Ethical Responsive Theory particularly the Perfect Certainty and how vital it is, as much as it is related to the traditional function legitimacy of the Ethical philosopher.

المقدمة:

في هذا البحث نريد تبيان استنتاجاتنا عند محاولة مناقشة مكانةالعلم في الأخلاق،بأنها معيارية في حد ذاتها، وقد تكون عرضة لعدم الاتفاق في المواقف. كما يسعى البحث إلى مناقشة قضية التفكير حول المشاكل الأخلاقية بالطريقة التي يقترحها المدخل النظري دون الاعتماد على حدسنا أو إلهامنا الأخلاقي، أو استثارتها لاختبار معقولية تداعيات النظرية الأخلاقية المقترحة؟ قد يوحي ذلك بصعوبة التوصل إلى مجادلات مقنعة دون معتقدات أخلاقية سابقة الوجود، ومع ذلك قد تجبرنا حدُسنا على الاعتقاد بطريقة لا تؤدي إليها أية نظرية أخلاقية قوية المسند، ألا يكون من المعقول التخلي عن المعتقد القديم الذي كنا نثق فيه والتوجه إلى معتقد جديد أقل سند وقوة؟ سنحاول في هذا البحث توضيح طبيعة هذا التحدي، فالادعاء ليس مجرد القول بأن الإلهامات الأخلاقية تبدو لنا واضحة أو أقل عرضة للشك عما تبدو عليه أية نظرية أخلاقية، "فبعض نظريات الفيزياء الحديثة مثلا تخبرنا بأن العديد من معتقداتنا حول طبيعة العالم المادي خاطئة، والكثير من تلك المعتقدات يبدو واضح بدرجة كافية، بينما النظرية التي تناقضها قد تبدو متواضعة ومركبة بحيث تكون غير مفهومة للجميع ما عدا قلة قليلة وهم "المتخصصون".**(1)** إلا أن أغلبنا يدرك أنه على الأقل بعض النظريات العلمية التي تقلب جوانب من تصوراتنا الاعتيادية عن العالم المادي مؤسسة بشكل جيد وقادرة بقوة على تقديم التفسير والتنبؤ بحيث تجعلنا ننصاع لمطالبها ونقر بأن آراءنا الاعتيادية لابد وأنها وهمية.

سيناقش هذا البحث مسألة ما إذا كانت القضايا الأخلاقية تصنع بيانات علمية وتتجاهل خواصها وتأثيراتها الأخرى أم لا؟ وهل النظرية الأخلاقية مبررة مثلها مثل النظريات العلمية؟ وهل يمكن إثبات القواعد الأخلاقيّة كما نُثبت القوانين الفيزيائية والقواعد الهندسية؟

الموقف الفلسفي من النظرية الأخلاقية:

بادئ ذي بدء يجب علينا معرفة الموقف الفلسفي من النظرية الأخلاقية وما المقصود بالنظرية الأخلاقية؟ ولكي نجيب على الشطر الأول من السؤال يجب أن ندرك أن هناك موقفين بارزين بين فلاسفة الأخلاق في موقفهم من النظرية الأخلاقية حيث يعتقد الفريق الأول من فلاسفة الأخلاق في: أن جميع القضايا الأخلاقية المعيارية يقينية. **والفريق الثاني يرى:** أن ما هو مؤكد بواسطة هذه القضايا يمكن صياغتها بشكل مناسب في لغة علمية.

وكل من يعتقد في هذين الأمرين يتمسك بنظرية اليقين *certainty المصاحب للحقيقة الأخلاقية. بينما أغلب أن لم يكن جُل فلاسفة الأخلاق حالياً لا يعتد بنظرية اليقين العلمي. بل إن العديد منهم وخاصة اللاطبيعيين ومؤيدي النظرية الانفعالية في الأخلاق يعتقدون أن هناك اعتراضات قوية إن لم تكن حاسمة على هذه النظرة.فقد رفض العديد من فلاسفة الأخلاق من أمثال: **(جون ديوي JohnDewey وديفد هيومDavid Hume)** مطابقة القضايا الأخلاقية بالقضايا العلمية، واعتقدوا أن الأحكام الأخلاقية تغير من المواقف ولا تصفها[2]، ومن أجل ذلك لا يمكن دعم هذه الأحكام دعماً علمياً بصورة قاطعة.

قبل الخوض في هذه المسألة علينا إجابة الشطر الثاني من السؤال من خلال الإشارة إلى بعض الملاحظات حول تاريخ النظرية الأخلاقية للأخلاق. هذه النظرية تتناول ماهية الأخلاقيات، أصلها وتطورها، والقوانين التي تحدد المستويات الأخلاقية وطابعها التاريخي. بحيث لا يمكن الفصل بين الأخلاق المعيارية والنظرية الأخلاقية. أيإن فلسفة الأخلاق تحقيق

فلسفي عقلي حول المبادئ التصورية والتصديقية لعلم الأخلاق، يبحث فيه عن المفاهيم الأخلاقية وارتباطها بالواقع، وكذلك عن الأصول المرتبطة بقبول أو عدم قبول البيانات الأخلاقية.كما أنها تتعلق بالنظريات الأخلاقية بالعلاقة نفسها التي تربط بين فلسفة العلم والنظريات العلمية،(3) لأنها لا تستهدف وضع معايير Norms أخلاقية للسلوك، وإنما وضع منطق للتصورات والدلالات الأخلاقية، فقد كان اهتمامها الأساسي ينصب على الصحة Validity، وليس الصدق Truth، علماً بأن فلسفة الأخلاق تهتم بنوعين أساسيين من القضايا:

أ. تقرير المبادئ العامة التي ينبغي أن تراعى عند استخدام الدلالات الأخلاقية مثل: الخير، الشر، الواجب، الصواب، الخطأ.

ب. تقرير المعاني التي يمكن أن تكون لهذه الدلالات الأخلاقية في استخدام السياقات المختلفة...(4).ولكن إذا استطاعت أي نظرية أخلاقية تأكيد ولاءنا بوسائل مشابهة للإقناع الموجود في النظريات العلمية، ألا يمكننا عندئذ التخلي على إلهاماتنا حتى ولو لم يكن لديها ذلك الوضوح الفوري الذي يغلفها؟. من المؤكد أن التحدي للمدخل النظري لأية نظرية أخلاقية يعتبر أمراً صعباً على الأقل في المرحلة الحالية للأخلاق الفلسفية "كالسعادة أو الصالح أخلاقيا كفعل يؤدى بفعل من الواجب أو أخلاق تحقيق الذات، وكذلك أحكام معيارية مفردة أو معينة"، "لأنه من الصعب أيجاد حجية أو درجة البرهنة التي تمتلكها النظريات العلمية الراسخة. وذلك بسبب عدم وجود معايير متفق عليها لتحديد ما إذا كانت أية نظرية أخلاقية مبررة من عدمه وإلى أي مدى، وكذلك غير متيقنين من تبريرنا أو دعمنا للنظرية الأخلاقية"(5).

بعض أشكال نظرية اليقين التي تُدعى "نظرية المواقف ذات النوع المثالي" هذه النظرية تقول أن الجمل الأخلاقية مثل (x خطأ) تؤكد أطروحة شرطية ذات أثر، أي أن (x) يستهجنها شخص أو أشخاص إذا كان، أو كانوا في حالة عقلية مثالية معينة. يجب أن ندرك أن دحض نظريات اليقين لا يمكن حسمها إذا لم يدحض الشكل الموقفي المثالي. هذه النظرية كانت ثورية من حيث أنها تعني أنه من غير المعقول بالنسبة للأخلاقيين مواصلة الجدل حول مسائل تم مناقشتها بواسطة الأخلاقيين لمدة طويلة، والسبب في ذلك أن هذه النظريات تقترح أن المصطلحات الأخلاقية مثل: (يحيا أو مرحى/ سيء أوتباً) تعبيرات وليست مسميات وتعمل كمتنفس يقلل التوتر بالنسبة للانفعالات(6).

يمكن القول بأنمعايير النظرية السليمة للأخلاق من الناحية الكلاسيكية تحتوي على تقرير لمعنى واستخدام كلٍ من معياري الصواب (right) والخير (good) بشكل سليم من خلال الإفصاح عن الصفة المعيارية للحكم الأخلاقي، وفي تاريخ فلسفة الأخلاق تم تناول هذين المعيارين بشكل غير واقعي (المقصود هنا التمييز بين الواقعي وغير الواقعي على أسس إجرائية، لا موضوعية). مثال ذلك: أي نظام أخلاقي يعتبر مؤسساً بشكل غير واقعي، إذا كان مستنبطاً من مبادئ يعتقد أنها يقينية ولا يمكن الشك فيها.

* إمكانية الحكم على العبارات الأخلاقية بالصدق والكذب، من خلال محاولة تعريف الحدود الأخلاقية في حدود طبيعية ،أو لا طبيعية.

عند النظر لهذه الفئة بشكل أوضح نسجل مصادر عديدة للتبريرات غير الواقعية أوضحها (التبرير الميتافيزيقي، والديني، والسياسي) مما يتطلب الحاجة إلى إرساء الأحكام الأخلاقية على يقين راسخ ومؤسس على قواعد دينية أو اجتماعية، بمعنى أخر أن تلك الأحكام لا يتم دعمها بمجرد الرأي وإنما من خلال المعرفة، وعلى أن تكون تلك المعرفة كونية وضرورية لتُخبرنا عن طبيعة العالم وعن أنفسنا،على الرغم من اختلاف المناطقة الوضعيين، إلا أنهم يتفقون على إنكار إمكانية هذا النوع من المعرفة، فإذا كانت شروط الحكم الأخلاقي الصادق تتطلب معرفة يقينية ومركبة، فلا شيء يعادل المبادئ العلمية في ذلك، يترتب على ذلك الافتراض احتمالان: الأول: إذا اعتقدنا أن كل فلسفة صحيحة يجب أن تكون علمية، فلا بد أن نستنتج أنه ليس من الممكن وجود نظرية أخلاقية ملائمة. والثاني: أن تتضمن أية فلسفة مقبولة من قبل الفلسفة الأخلاقية.[7]

- **أطروحة التوثيق عند بعض النظريات الانفعالية الحديثة:**

ربما يكون للمنطلقات الجوهرية في الوضعية المنطقية نتائج خطيرة لو طُبقت على المسائل الأخلاقية، من حيث إن الأوصاف التقويمية ليس من السهل التحقق منها،" فالأحكام الأخلاقية قد لا تكون صحيحة، ولا تكون كذلك باطلة، ولكن قد تكون بلا معنى، مثل الأحكام الميتافيزيقية"[8]. على الرغم من ذلك فالنظرية الانفعالية تقدم بعض العروض تختلف بعض الشيء عما سبقها من نظريات، وإحدى هذه العروض ذات رغبة متنامية في تقديم وصف للحوار الأخلاقي يتجنب الإلحاح على مضاهاة لصيقة بنوع آخر من الحوار مثل الأنواع العلمية.ومن الملامح الجاذبة في إحدى العروض التي قدمتها النظرية الانفعالية قبول بعض الفلاسفة لما يسمى (أطروحة التوثيق) هذه الأطروحة تحتوي على جزأين: **أولا:** اتفق بعض الفلاسفة على أن بعض معايير الصحة معترف بها على الأقل ضمنياً في المناورات الأخلاقية (خذ وهات) وفي التفكير الأخلاقي العادي. هناك اقتراحات حول ما هي معايير (الصحة) وكمثال يمكن اعتبار الموقف صحيح إذا وفقط إذا تم دعم الموقف بالمجادلات، أو بنوع خاص من المجادلة، أو إذا كان الموقف غير انحيازي، أو إذا كان موجه على جميع كيانات فئة معينة بعينها،أو إذا بني الموقف على معلومات مناسبة حول جميع الوقائع ذات الصلة، أو قادر على الحفاظ على نفسه في لحظات جادة من التفكير، أو يشارك فيه جميع أو أغلب الأشخاص، أو على الأقل في ظروف معينة. [9]

يمكن ملاحظة أن هذه الإجراءات تعبر عن الوسائل اللاعقلانية للأخلاق، ويطلق عليها وسائل الترغيب أو الإقناع Persuasion، ويتوقف عملها على ما تتركه الكلمات الانفعالية المباشرة من أثر، أي على معناها الانفعالي وإيقاعها الخطابي، مثل أصوات الاستمالة، والحركات الدرامية، وتوثيق وسائل الاتصال بين المتحدث والمستمع. إلا أنه من النادر أن توجد وسائل ترغيبية بشكل صرف، أي أن الجدل ترغيبي وعقلاني في نفس الوقت، وفي بعض الحالات تتوفر مصطلحات لا يكاد يُذكر فيها المعنى الانفعالي، وفي حالات أخرى لا تكون كذلك، ويجب على الفرد إذا رغب في استخدام الوسائل العقلانية أن يعطي إنذاراً صريحاً بأنه يجب إلغاء الأثر الانفعالي للمصطلحات أو معارضة المصطلحات الإيحائية والمصطلحات المعبرة عن الاستهجان بطريقة معينة، بحيث يتم إلغاء الأثر الانفعالي.

ثانياً: يتعلق الجزء الثاني بالوضع الدقيق لمعايير الضمان. أن عدم قدرة المذهب العقلي و النفعي وكذلك بقية المذاهب الأخرى الذاتية والموضوعية على أن تُحدد أي معنى يتصف بالصدق أو عدم الصدق بالنسبة لأحكام القيمة؛بينما نجد الوضعية المنطقية: ترى أن أحكام القيمة سليمة من حيث تركيب الألفاظ، ولكنها خاوية الوفاض من حيث المعنى، مثل: عبارات التعجب والامتعاض، ولذلك فهي جمل انفعالية، ولهذا اهتم أتباعها بتأسيس القوة المعيارية للحكم الأخلاقي من خلال اهتمامهم بشرط الضمان، وحاولوا إدخال ذلك الضمان قسراً في (شرط القوة) أما النفعيون فقد حاولوا تقديم الضمان بالاعتماد على (الموقف المعرفي) ولم يدركوا ضرورة تأسيس صفة القوة أو تبريرها، وخاصة عند تحليل الحكم الأخلاقي.كما أن هناك اقتراحات أخرى مختلفة إحداها الاستخدام العادي للغة الأخلاقية، فالموقف الذي نعبر عنه بواسطة اللغة الأخلاقية يحقق هذه المعايير للضمان. يقال أحيانا أن العبارات الأخلاقية تصنع ذلك الادعاء الضمني، أي أنه إذا اتضح أن معايير الصحة لم تتحقق يشعر المتحدث بأنه مضطر لسحب مقولته، أو على الأقل يعتبر الآخرون أن تفوهه غير قابل للتأييد.

من المهم ملاحظة أنه ليس هناك فرق كبير بين نظرية اليقين العلمي والنظرية الانفعالية التي تشمل أطروحة الصحة. لأن نظريات اليقين ترى أن البيانات الأخلاقية صح أو خطأ بالمعنى الفلسفي فقط، بينما النظرية الانفعالية في الأخلاق يمكنها أن تعتبر أن البيانات الأخلاقية تختلف في الصحة بمعنى مناسب. حيث أن هذا الشكل من النظرية الانفعالية يقر بأن بعض البيانات الأخلاقية مضمون بشكل أفضل. ويبدو من ذلك أن المجادلات الأخلاقية التقليدية مثل (السعادة مقابل الجماعة أو الشكلية مقابل العلوية) قد تعاود مجادلتها الظهور بشكل مشروع وإن كان بصياغة مختلفة.

وكمثال على ذلك: يجب على (X) أن يكون في حالة طبيعية أي أن يكون في حالة عقلية تسمح بالقصد، ويجب أن يقصد فعليا توصيل شيء ما لمراجعين محتملين،لأن عمل إثبات فعل شيء ما ليس بوصفه قصد فعل شيء. يجب أن يكون نقد (X) يتم بطريقة معينة بحيث يتقبل عضو ناضج في التراث الاجتماعي واللغوي على أنه من المسلمات بأن (X) يعتقد في الأطروحة التي صاغها في كلمات.

الطريقة الاعتيادية لتحقيق هذا الأثر استخدام الشكل الخبري مع تعريف معين. إذا تم إعلان عن كتاب ما كونه في التاريخ مثلا فإننا نعتبر المؤلف يضفي حجته على البيانات التي ألقاها حول الكتاب. إذن اليقين يتصل بشكل وثيق بالاعتقاد،ومن المستحيل التمييز بينهما، إذا كان هناك فرق: "اليقين هو التعبير الداخلي أو الخارجي للاعتقاد بواسطة علامة، بينما أن الاعتقاد نفسه هو الموقف المعبر عنه".

السؤال الذي يطرح نفسه هو **لماذا يتشكك الفلاسفة الذين ينكرون أن العبارات الأخلاقية يقينية** من أمثال **(بنتام ومل)؟** يمكننا أن نجمل تشككهم هذا في النقاط الآتية:

أ. تشككوا فيما إذا كانت الجمل الأخلاقية تعبير عن أطروحات.
ب. وفيما إذا كان يُعتقد أن المتحدثون يعبرون عن معتقدات مقابل مواقف.
ت. وأيضاً إذا تفوه المتحدثون بجملة أخلاقية بطريقة معينة بحيث يأخذ العاقل المدرك من المسلمات ما يجعله يعتقد في الأطروحة المصاغة بتلك الجملة.

يجب أولا أن نلاحظ أن النقاط الثلاثة مترابطة مع بعضها البعض. ومن ثما عتقد أن السبب الرئيسي وإن لم يكن الوحيد في اعتراض الفلاسفة على نظريات اليقين حول الأخلاق اعتقادهم أن الكلمات الأخلاقية لا تسمي الخواص. كما اعتقد أن بعض الفلاسفة الذين يتمسكون بنظرية اليقين ذوي تصور، والفلاسفة الذين ينكرون هذه النظرية لديهم تصور مختلف أيضاً.

معنى الترادف:

عندما نتناول كلمة (أحمر) فإنها تسمي خاصية أحمر لشخص معين، أي أن الكلمة ذات روابط سببية معينة مع مجموعة عقلية أو اعتقاد موجهة إلى كلمة (أحمر). التسمية علاقة مركبة بين الرمز والخاصية ـ لكنها علاقة تشمل المصطلح النفسي والمادي أيضاً. أقترح أن الكلمة تسمى خاصية إذا كان الاثنان مرتبطان بالمعتقد بشكل مباشر وأن الصفتان مترادفتان عندما يكونا مرتبطان بالاعتقاد مع نفس الخواص.فالمصطلحات الأخلاقية تختلف عن مصطلح (أحمر) أو (Red) ولكن ربما بأقل مما قد نفترض في البداية، معيار الخيرية مثل معنى الأحمر عام ومقبول بشكل شائع، عندما أشرح لشخص ما معنى (سيارة حمراء) فإنه يتوقع أن يجد آخرين يستخدمون الوصف نفسه. هناك ملمح ثالث تتشابه فيه العبارتان: (الجيد والأحمر) يمكنهما أن يتباينا بخصوص دقة أو غموض المعلومات التي يمكنهما نقلها. من المهم ملاحظة أن دقة أو تفكك معايير العبارتين لا يفعل أي شيء على الإطلاق في تمييز عبارات مثل: جيد عن عبارات مثل أحمر.[10] وللفحص يجب أن ندرس حالتين (التحدث والسماع).

حالة التحدث: بالنسبة للكلمة (أ) أن تكون مرتبطة بالمعتقد مع الخاصية (أ) فالشرط الضروري والكافي في حالة التحدث أن يكون الاعتقاد في كون (أ) تشكل جميع المعتقدات حول (ب) فذلك ضروري من أجل أن يشعر (ج) بالموافقة على القول بأن (ب) هي (أ).[11]

حالة السماع: نسأل كيف يجب علي سماع كلمة أن يؤثر على المراجع (ج) من أن يقال له أن الكلمة مرتبطة بالمعتقد مع خاصية معينة. التغييرات التي يتم اعتبارها فقط تلك التي يسببها سماع الكلمات[12] (زخرفة لفظية مقصودة تكاد تخرج بمعاني الألفاظ عن مدلولاتها الحقيقية)[13] فإنها تكون نفس الكلمات الصادرة من حجات أخرى، أو في أطر مختلفة.

بناءً على ما سبق يمكن تطويع المصطلح الأخلاقي لمجموعة كبيرة من الاستخدامات لأهداف قد يكون من السهل فحصها أحياناً، وأحياناً أخرى لا يكون ذلك أمراً يسيراً، نحن نعرف مثلاً أن السياسي الذي يعد بالعدالة لا يفي بالكثير مما يعد إلا إذا حدد المصطلح بشكل دقيق قبل انتخابه؛ ومصطلح خير مثال على ذلك؛ فقد يُستخدم ليعني صفات مثل (موثوق به) أو (محسن) أو(أمين) أو(طيب) وعلى الجانب الآخر قد يُحرم المصطلح من هذا التنوع في الإشارة الوصفية، وينحصر فقط في موقف المتحدث.

في إطار ذلك يقترح (رتشارد برندت Richard Brandt) تعريف (التسمية) على الأقل بالنسبة للصفات بأن: "هناك دلالتان لتعريفان لابد من التنويه إليهما: **أولهما**: ينشأ عن حقيقة أن كلمة (مرادف) يتم تعريفها في إطار علاقة سببية ويستتبع ذلك أنه لا يجب أن تكون حقيقة المصطلحين المترادفين واضحة بالفحص الدقيق وبشكل خاص عندما لا يرتبطا المصطلحان المترادفان بقاعدة لغوية مثل القاعدة اللغوية 3+1=4. أي بمعنى أنهلا داعي لربط التعبير ان بواسطة قاعدة لغوية من أجل أن يكونا مترادفين. **ثانيا**: يستتبع من التعريف أن هناك

اختبار سلبي للمرادف وهو اختبار استخدمه العديد من الفلاسفة.يجب أن نستنتج أن (أ)،(هـ) ليسا مترادفين بالنسبة للشخص (ج) عند المكان أو الزمان (و) إذا استطاع (ج) أن يقول عن أي كيان يرمز إليه على أنه (ب) بأنه (أ) هو (ب) وبعد ذلك يقول بتوكيد أن (ب) ليست (هـ) أو يقول: أنني أشك في أن (هـ)،هي(ب)".[14]

من الممكن ملاحظة التناقض الواضح في قوله من حيث أن (أ) = (هـ) ثم بعد ذلك يقول (أ) = (ب) ويقول أشك في أن تكون (هـ) هي (ب). يقول **(كواين Quine W.V. 1908–)**: "إننا قد نقع في الدور المنطقي إذا قلنا أن فكرة القضية التحليلية تعتمد على فكرة الترادف في صدقها، فهل يعتمد معنى الكلمة على الإتيان بكلمة مرادفة لها، أم تعتمد فكرة الترادف على سبق علم بمعنى الكلمة التي تأتي بمرادف لها؟ بمعنى أخر، إذا قلنا أن الترادف هو استبدال إحدى كلمتين بالكلمة الأخرى أو إحدى عبارتين بالعبارة الأخرى دون أن يتغير المعنى نقع في مأزق".[15] لأنه لا أحد يتردد في القول أن (أعزب) و (غير متزوج) مترادفتان، لكن أفرض إننا قلنا (أعزب بها أقل من خمسة حروف) فلا نستطيع أن نقول أن (غير متزوج بها أقل من خمسة حروف) ومن هنا جاء الاستبدال وتغير المعنى.

ومن أجل الخروج من هذا المأزق لجأ **(كواين)** إلى نظرية المنبه والاستجابة في المعنى، التي تقول "إن معنى جملة ما بالنسبة لشخص ما تحدده مجموعة المنبهات التي تؤدي إلى قبول الشخص للجملة، أي أن الجمل المختلفة تعتبر مترادفة إذا حققت استجابة واحدة"[16]. لكنه يجد هذه النظرية قاصرة لأسباب عدة منها على سبيل المثال: أن فكرة الترادف تفترض أساسا فكرة المعنى. كما أن هنالك جملا قد يلقيها متكلم ولا يكون لها أدنى استجابة لدى السامع رغم أنها جملة ذات معنى. لهذا السبب حاول الاستفادة من المعنى الثاني للترادف من الناحية المنطقية. ليس الترادف أن نستبدل عبارة بأخرى دون أن يتغير المعنى إذا دخلت العبارتان في قضايا، وإنما نفهم الترادف في إطار ما صدقات الكلمات أي أن معنى الكلمة أو العبارة هو البحث عن قيمة صدقها: لجملتين نفس المعنى إذا كانت لهما قيمة صدق واحدة وهذا هو معنى الترادف. لعل **(كواين)** أرد القول بأن لا نبحث عن معنى الكلمة وإنما عن ما صدقها أو ما تشير إليه في الواقع، وما صدقها هو معناها، مثلما نقول أن (تلميذ أفلاطون) و (معلم الإسكندر الأكبر) عبارتان لهما معنى واحد ما داما يشيران إلى شخص واحد بعينه وهو **(أرسطو)**. ولكن تبين **(لكواين)** أن هذه النظرية خاطئة، لأن قيمة الصدق لا تكفي لتكون معيارا للترادف أو المعنى.

بعض الاعتراضات على نظريات اليقين:

لقد بينا فيما سبق أن بعض الفلاسفة قد تشككوا فيما إذا كانت العبارات الأخلاقية تصنع أية إثباتات وتشكك آخرون فيما إذا كانت تصنع يقين علمي. ونبدأ الآن في النظر إلى الفلاسفة الذين تشككوا بخصوص نظرية اليقين:

أ. لقد تشككوا فيما إذا كانت العبارات الأخلاقية تعبر عن أطروحات خصوصا الأطروحات العلمية.

ب. وفيما إذا كان المتحدثون أخذوا العبارات الأخلاقية على أنها تعبر عن معتقد في مقابل موقف.

ج . وأيضاً فيما إذا كان المتحدثون قد تفوهوا بجملة أخلاقية بطريقة معينة، بحيث يعتبر الشخص الناضج في المتوسط من المسلمات أنه يعتقد أنها أطروحة عرضت بواسطة جملة. (17)

لو رجعنا إلى الأسباب التي اعتبرها هؤلاء الفلاسفة حاسمة سنجدها،إنكار تحت الإدعاء لوضع صحة نصف الجمل الأخرى في المقولات الأخلاقية، وهو إنكار مبني على العقلانية الشائعة. فالناس العاديون لا يقولون عن المقولات الأخلاقية بأنها صح أو خطأ، أو أنها أكاذيب. بل يقولون عنها بأنها مقبولة "مستحسنة"، أو غير مقبولة" ليست مستحبة أو مستهجنة" نستنتج من ذلك أن هذه العبارات الأخلاقية ليست يقينية.

في المقام الأول يجب أن نتشكك في هذه الفرضية، ألا نقول أبداً أن المقولة الأخلاقية في الكلام العادي بأنها صح؟ إنه شيء بادي الوجاهة أننا نفعل ذلك وكلمة صح مرادفة لـ(أنا أوافقك فيما تقوله). تحتاج المجادلة لفرضية أخرى. لأننا لا نقول عن جميع اليمبغيات *oughtiness بأنها صح أو خطأ، أو كاذبة. نحن نقول (هذا صح) عن مقولة ما عندما نتوافق معها أو نعتقد أن هناك دليل جيد على ذلك. نحن لا نقول عن مقولة أنها كاذبة إلا إذا لم يكن هناك شكوك حول الوقائع ولا شكوك حول ما إذا كان المتحدث يعرف تلك الحقائق، وإذا لم يطرح المتحدث الوقائع بشكل عمدي من أجل تضليل شخص ما يعتمد عليه أو يثق فيه.

إذا كانت المقولات الأخلاقية يقينية،فإنها تكون يقينية عن ذلك النوع الخاص الذي يكون من الطبيعي القول بأنها صح أو خطأ أو أكاذيب. القضايا الأخلاقية بهذا المعنى قابلة للجدل بشكل ملحوظ والمعتقدات الأخلاقية هي مسائل تقع قريبة من الذات الداخلية لشخص ما تردد في دفعها على أنها خطأ أو أكاذيب، إلا إذا تم دعوته إليها تحديداً. وهذا ما يؤكده (ستيفنسونStevenson) بقوله "أن هناك اختلافات في الطبائع أو في الممارسة المبكرة أوفي المكانة الاجتماعية أوفي البيئة، مما يجعل الناس يتخذون مواقف مختلفة، حتى لو توفر لدى كل إنسان الحقائق العلمية حول هذه المواقف"(18).

فالقول بأن العلم يمكنه أن يسوي الجدل حول القيم، يتطلب فحص الفرض التالي: الاتفاق في الموقف يكون دائماً نتيجة للاتفاق الكامل في المعتقد، ويمكن للعلم أن يحقق الاتفاق الكامل في المعتقد. هذا الفرض يفيد في اكتشاف الناس التفاوت الواضح في معتقداتهم، فضلاً عن أن الجدل المستنير قد يؤدي إلى معتقدات مقبولة مشتركة بين الناس، وإلى مواقف مشتركة مقبولة أيضاً، كما تؤدي بالناس إلى التوفيق بين مواقفهم بطريقة علمية ودائمة.

ولعل ذلك يعني أنه بقدر ما تستخدم الأخلاق المعيارية الوسائل العلمية من أجل تغيير المواقف عن طريق تغيير معتقدات الناس، فإن هدف الأخلاق إعادة توجيه المواقف، وهو نوع من النشاط، وليس معرفة، ولا يقع في نطاق أي علم؛ أما العلم فقد يتناول هذا النشاط بالدراسة، وقد يساعد بوسيلة غير مباشرة في دفعه للأمام، لكنه لا يكون متطابقاً معه.

* هناك ثلاث معاني. للينبغية، منها "الفعل الذي ينبغي أن تقوم به" قد تعنى الفعل الذي يجب تفضيله بشرط مراعاة كل الظروف والملابسات المتعلقة بالفعل، كما قد يستخدم (ينبغي) بمعنى "أنه إذا لم يفعل المرء ما ينبغي عليه، أو يفعل ما ينبغي أن لا يفعله"فأنه يستحق اللوم الأخلاقي، بينما العبارة التي تقول "الفعل الذي ينبغي على القيام به"، قد تعني الفعل الذي يفضل اختياره، وذلك بالمعنى الإنساني، أعنى محدودية القدرة الإنسانية في الإحاطة بكل المتغيرات.

ما الذي يجعل العبارات الأخلاقية صادقة؟

لأن العبارات الأخلاقية غير متضمنة في التعبيرات الوصفية،وكذلك طرح الشروط الاعتبارية لاستخدامها هو طرح قانون أخلاقي وليس فقط توضيح لغة.يقول أحد مؤيدي هذا الطرح **وهو (تشارلز هيرM . R .Hear)**: "المصطلحات الأخلاقية غير قابلة للتحليل بمعنى ليس هناك شروط نموذجية أو صحيحة لاستخدامها وتقرير الشروط لاتخاذ قرار أخلاقي وليس قرار لغوي".[19]

يبدو أننا حسب ما يقول قد ندخل في فورقات مزعجة عند التطبيق. ومثال على ذلك ما فعله الفيلسوف النفعي (جريمي بنتام) الذي "أطلق على تجربته أنه امر غوبة فقط إذا كانت مرغوبة بالفعل"[20] بينما يطلق فيلسوف آخر (كأفلاطون) مثلا على التجربة أنها صالحة إذا كانت حالة معرفة، و من ذلك لا يمكننا تقرير شروط الصحة (صح أو خطأ) للمصطلحات الأخلاقية، لأنه ليس هناك اتفاق عند التطبيق. وهكذا المصطلحات الأخلاقية لا تسمى ولا تحتوي على يقين. هناك صعوبتان أمام هذا الاستدلال:

أولاً: يجب علينا أن نسمح باحتمالية أن يكون هناك فيلسوف مثل (بنتام) يستخدم المصطلحات الأخلاقية بمفهوم خاص. وبالطبع يرى العديد من فلاسفة الأخلاق أن المصطلحات مثل (صحيح)، أو(يجب) ذات معاني معيارية مختلفة تقليدياً. **بينما تنشأ الصعوبة الثانية**: عن حقيقة أننا يجب أن نميز ما بين شروط صحة تعبير ما و بين الأدلة غير المباشرة عنه، وبشكل أدق التمييز يكون بين صلات الاعتقاد و الاعتقاد المباشر.

أحد شروط الصحة أن يكون فرد ما قاتل هو أن يكون قد قتل أحدا ما بالفعل، وهكذا فإن هذه الخاصية هي جزء من تسمية المصطلح. لكن اكتشاف دم بشري على معطف المتهم هو دليل قوي بأنه قاتل، على الرغم من ذلك لا يعتبر وجود دم على المعطف أحد شروط الصحة عن ظاهرة (القاتل) لأنه يمكن أن يكون هناك قتلة دون أن يقع الدم على معاطفهم. وهذا التمييز لابد من مراعاته أيضاً في حالة شرح الجمل الأخلاقية لعباراتها.

الخلط بين اليقين و التعبير أو الإيماء.

هذا الاعتراض الثالث الذي يتعلق بالأشكال الذاتية للمصطلحات الأخلاقية يرى بأن التحليلات الذاتية أو تحليلات المواقف للمصطلحات الأخلاقية تسبب إرباكاً بين ما يطرحه الشخص وبين ما يعبر عنه، أو يوحي به عند قوله بشيء ما.

ما نلاحظه حول هذا الاعتراض أنه اقتراح فقط وليس رأي في المجادلة. فالقضايا الأخلاقية من الواضح أنها ليست مترادفة مع أي تحليل ذاتي محتمل، ولعل السبب في ذلك تلك العيوب التي يخضع لها التخاطب اليومي.[21] ومن أجل تبيان أنها ليست كذلك يجب أن يعمل الفيلسوف على أكثر من مجرد تبيان أنه ربما تكون النظرة نتيجة لخبطة مربكة. ولذلك فإن الذاتيين الذين يقولون أنها مرادفة يتهمون بالإرباك والتشويش.

الهدف اللا معرفي للتدبير الأخلاقي:

هذا الاعتراض يؤكد كفرضية واقعية، يبين الفحص الدقيق أن التفكير الأخلاقي يهدف إلى حل مشكلة غير معرفية وإلى حل تضاربات بين مواقف أخلاقية وإلى تبني موقف عملي مقبول. وكما يصوغها (ستيفنسون) ما يريد الإنسان فعله عندما يتفكر أخلاقياً هو " تقرير ما إذا كان يستحسن أو يستهجن شيء ما... طالما أنه أخلاقياً غير مقرر أن تكون مواقفه في حالة نفسية من التضارب نصفه يستحسن غرض أو فعل معين والنصف الأخر يستهجن ذلك. عندما يحل هذا التضارب يتخذ الموقف، فإنه يتحدث على الأقل بدرجة كبيرة بصوت واحد (قد اتخذ قراره). وكما يصوغها بشكل شائع فإنه يقرر حول ما يستحسن فعلاً".[22] يبدو أن هناك تضاداً حاداً يضع فيه الفرد مجموعتين من النتائج، نتائج تبرر جاذبية بديل وعدم جاذبية الآخر بقوة أكبر، مما يعّد عاملاً ترغيبياً يجب تمييزه عن الموضوع الذي ينجذب إليه، حتى ولو كان البديلان متعلقين بالموضوع نفسه.

من خلال النص السابق يتبين أنهيمكن أن تؤخذ الأحكام المعيارية على أنها قضايا علمية قابلة للإثبات العلمي، و لكن عدم الاتفاق في المعتقد ليس له ذلك الدور المطلق، حيث يقول: "يمكن الإقرار بأن المجادلات الأخلاقية تشمل عدم اتفاق في المعتقد، لكنها تتضمن عدم اتفاق في الموقف، والدور الملحوظ لعدم الاتفاق في موقف ما نتخذه على أنه **الملمح المميز** للمجادلات الأخلاقية، سواء أدركنا ذلك أم لم ندركه".[23]

إذا كانت غاية التدبر الأخلاقي هي حالة مواقف وليست حالة معتقدات تكون نظريات اليقين العلمي في الأخلاق غير متماسكة، ولكن **لماذا نفترض أن هدف التدبر الأخلاقي هو حالة معينة من المواقف؟**

أ. من المحتمل من وجهة نظر النظرية الانفعالية أن هناك افتراض بأن غاية التفكير الأخلاقي لا يمكن أن تكون مجرد حالة معتقدات وإلا ما كانت هناك دافعية لدى الناس للتصرف طبقاً لاقتناعاتهم الأخلاقية، عندئذ من أجل شرح الدافعية يجب أن نفترض أن الناس مهتمة بفعل ما يعتقدون أنه واجب عليهم.

ب. يفترض بعض الفلاسفة أننا قد نستنبط شيء ما عن التفكير الأخلاقي من مسار المداولات الأخلاقية.

ت. أن المجادلة الأخلاقية لا تختتم حتى تتسق مواقف غريمك مع موقفك. عندئذ يتم الختام حيث أن النزاع لا يتوقف حتى يتم الاتفاق على المواقف وكان هم النزاع تغيير المواقف وبذلك ما تعبر عنه المقولات الأخلاقية يجب أن يكون موقف وليس معتقد.

- **الخاتمة:**

- نستنتج من خلال دراستنا لخمسة اعتراضات أثارها فلاسفة الأخلاق ضد نظريات اليقين في الأخلاق أنه لم يتبين لنا أي منها كان حاسماً.
- على الرغم من ذلك يمكن أن نستنتج أن الفرق بين نظرية اليقين العلمي والنظرية الانفعالية ذات أطروحة اليقين ليست حيوية بقدر ما يتعلق الأمر بمشروعية الوظيفة التقليدية للفيلسوف الأخلاقي.
- تبدو العبارات الأخلاقية مجرد أدوات تستخدم في تداخل معقد لقيادة مواقف الناس إلى هذا الطريق أو ذاك، كما تُستخدم في إعادة تعديل اهتمامات البشر بطريقة مركبة يمكن رؤية ذلك بوضوح من خلال ملاحظة عامة الناس في مجتمعات منفصلة عن بعضها البعض، حيث يكون لديهم مواقف أخلاقية مختلفة تخضع للعديد من التأثيرات الاجتماعية والبيئية.
- أن الأحكام الأخلاقية تروج لنفسها، وعن طريق عملية التأثير المتبادل يتخذ الناس المواقف نفسها، ألا أن التأثير بين الشعوب في مختلف المجتمعات يكون أقل قوة، ومن ثم تنشأ بينها مواقف مختلفة.

- **قائمة المراجع:**

(1) Junes Rachel's, “General Theory of Value”, (Harcourt, Brace, 1939). v. and xviii, xx, P74.

(2) فرانكلين باومر: "الفكر الأوروبي الحديث الاتصال والتعبير في الأفكار من 1600،1950، ترجمة أحمد حمدي (الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1987م) ص19.

(3) مابوت: مقدمة في الأخلاق، ترجمة: ماهر عبدالقادر (أورينتال، الإسكندرية، 2008م). ص134

(4) محمد محمد مدين: دراسات في الميتا أخلاق: الفريد يونج دراسة في منطق النقد الأخلاقي (دار الثقافة، 1990) ص16.

(5) Ibid, p.75.

(6) Brandt, Richard:" Ethical Theory", Prentice .Hall 1959, p.11.

(7) C.L. Stevenson, “The Emotive Conception of Ethics and its Cognitive Implications” The Philosophical Review, vol.59, No.3 (Jul, 1950), p.291.

(8) بوبكر إبراهيم التلوع: الأسس النظرية للأخلاق (منشورات جامعة بنغازي، 1995م) ص313.

(9) برنارد مايو: فلسفة الصواب والخطأ "مدخل إلى النظرية الأخلاقية"، ترجمة وفاء عبد الحليم محمود (دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ط3، 2006م) ص20.

(10) Ibid, p.44.

(11) Ibid,

(12) C. L. Stevenson, "The Emotive Meaning of Ethical Terms",(University Harvard, 1935).", p.17.

(13) الفريد كازن، تطور الفكر الأدبي الأمريكي، ترجمة: ماهر نسيم (دار المعارف، مصر، بت) ص52.

(14) Brandt, Richard, "The Emotive Theory of Ethics", Philosophical Review, 1950, p.210.

(15) Quine W.V. Truth By Convention in Reading in Philosophical Analsis Cambridge Mass achusetts,1961.p76.

(16) Quine W.V. The Ways of Paradox and other Essays, Harvard University Press, Cambridge Mass achusetts,1976.p16.

(17) Luther J. Binkley: "Contemporary Ethical Theories", p.85.

(18) Ibid, p.193.

(19) R.M. Hare, “The Language of Morals”. Oxford, Paperbacks, London, 1972, p.8.

(20) محمد عبد الستار: دراسات في فلسفة الأخلاق (دار القلم،الكويت،ط1، 1982م) ص161.

(21) Ibid, p. 28.

(22) C. L. Stevenson, "Ethical and Language"(University Harvard,1944", p.29.

(23) Ibid, p.30.